

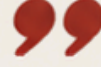
# نداء عاجل لوقف التدهور الإنساني وخطر التهجير القسري

## في الخليل ومسافر يطا

## وسائر الضفة الغربية

نحن مؤسسات المجتمع المدني الموقعة أدناه، تتابع ببالغ الغضب والإدانة التصعيد الخطير الذي تشهده مدينة الخليل ومحيطها، وسائر أنحاء الضفة الغربية المحتلة، جراء العمليات العسكرية الإسرائيلية واعتداءات المستوطنين المتواصلة، وما يرافقها من اقتحامات وتهجير وهدم للمباني والمنازل وإغلاقات وحصار وتقييد لحرية الحركة، واعتداءات على المدنيين وممتلكاتهم، وتهديد لأمنهم ووجودهم على أرضهم.

ونؤكد على خطورة التدهور المتسارع للأوضاع الإنسانية في التجمعات الفلسطينية، ولا سيما في الخليل ومسافر بطا والتجمعات البدوية في جنوب الضفة الغربية، حيث تترافق إغلاقات الطرق والقيود المفروضة على حركة السكان مع صعوبات متزايدة في الوصول إلى المياه والخدمات الصحية والتعليمية والأراضي الزراعية، وهو ما أسفر عن تشريد أكثر من ثلاثة آلاف مواطن باتوا دون مأوى.



ونحذر من أن استمرار هذه الممارسات لا يهدد الحياة اليومية للسكان فحسب، بل يفوض مقومات صمودهم الاقتصادي والاجتماعي، ويزيد من مخاطر النزوح والتهجير القسري. ويهدد الوجود الفلسطيني في هذه المناطق، حيث إن هذه الممارسات، بما ينطوي عليها من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، تشكل تهديداً مباشراً لحياة الفلسطينيين وكرامتهم، وتقوض فرص تحقيق السلام العادل والمستدام وتدفع المنطقة نحو مزيد من العنف وعدم الاستقرار.

ونؤكد أن إسرائيل، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، تتحمل المسؤولية القانونية عن حماية السكان المدنيين الفلسطينيين، وفقاً للقانون الدولي الإنساني وقرارات الشرعية الدولية بشأن عدم قانونية استمرار الوجود الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، وما يليه من التزامات قانونية على إسرائيل والدول الأخرى.



**وانطلاقاً من مسؤولياتنا الأخلاقية والحقوقية، نؤكد أن الاكتفاء ببيانات القلق الدبلوماسي لم يعد كافياً لوقف هذا التدهور أو حماية المدنيين المتضررين.**





## وعليه، فإننا ندعو المجتمع الدولي والأطراف الفاعلة إلى الاضطلاع بمسؤولياتهم عبر اتخاذ الإجراءات التالية:

• التدخل الدولي الفوري والعاجل من جانب الأمم المتحدة ومجلس الأمن والأطراف المتعاقدة على اتفاقيات جنيف لضمان الحماية الفعلية للمدنيين الفلسطينيين، والزام سلطات الاحتلال بوقف كافة أشكال التضييق، وهدم المساكن، واعتداءات المستوطنين، ورفع القيود المشددة المفوضة على حركة المواطنين في التجمعات والبلدات المتضررة، وضمان وصول الخدمات الطبية والإنسانية دون عوائق، وتسهيل دخول البضائع من المعابر.

• تفعيل آليات المساءلة الدولية والتحقيق المستقل في الانتهاكات، محاسبة المسؤولين عنها، واتخاذ تدابير قانونية ودبلوماسية ملموسة تحول دون استمرار الإفلات من العقاب، وتحويل المواقف الدولية المعلنة إلى خطوات عملية وواضحة تضمن مساءلة المسؤولين عن الانتهاكات الميدانية، والحد من أي إجراءات تسهم في استمرار هذه السياسات.



# مطالبنا

## من أجل حماية الحقوق وتحقيق السلام



• التحرك العاجل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والدول العربية والإسلامية وسائر الأطراف الدولية المؤثرة للضغط من أجل وقف التصعيد والاستيطان، وحماية حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حق تقرير المصير، وتوظيف أدواتها الدبلوماسية والقانونية المتاحة، واتخاذ تدابير محددة ضد المسؤولين عن الاعتداءات الخطيرة، وضمان عدم مساهمة سياساتها في استمرار الوضع غير القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.



• ضمان الوصول الإنساني الآمن والمستدام إلى التجمعات الفلسطينية المتضررة، بما يشمل تأمين إمدادات مياه الشرب، وفتح الطرق أمام سيارات الإسعاف والطواقم الإنسانية والخدمات الأساسية، وحماية الأراضي الزراعية ومصادر المياه وسبل العيش، مع دعوة الجهات الدولية المختصة إلى توثيق هذه الانتهاكات ومتابعة أثارها على بقاء السكان في أراضيهم.



• العمل على إيجاد أفق سياسي جاد وواقعي للسلام، والتأكيد على مبادئ إعلان نيويورك وقرار مجلس الأمن رقم 2803. بما يقود إلى إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وقابلة للحياة إلى جانب إسرائيل، ويضمن للشعبين العيش بسلام وأمن ومساواة واعتراف متبادل.





## خاتمة التقرير

ما ورد في هذا التقرير ليس سوى عينة من حجم الانتهاكات الجسيمة والمنهجة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في ظل استمرار الاحتلال الاسرائيلي، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني ولمقوق الإنسان الأساسية.

إن هذه الانتهاكات لا تستهدف الأفراد فحسب، بل تُشكل سياسة ممنهجة ترمي إلى فرض واقع استعماري استيطاني بالقوة، وتقويض أي أفق للعدالة والسلام.



“

ونؤكد أن السلام الحقيقي لا يمكن أن يقوم في ظل الاحتلال والاستيطان والتهجير القسري والعنف والإفلات من العقاب وإنما يقوم على العدالة والمساواة والحرية واحترام القانون الدولي وحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وعليه، فإن الصمت الدولي والاكتفاء ببيانات الإدانة إزاء هذه الانتهاكات لم يعودا مقبولين، وإن حماية المدنيين الفلسطينيين ووقف الاعتداءات ومحاسبة المسؤولين عنها واجب قانوني وأخلاقي لا يحتمل التأجيل ويستدعي تحركاً دولياً فورياً وفعالاً.

”

# المؤسسات الموقعة



مركز القدس للنساء JCW ◆

آكت - المركز الفلسطيني لتسوية النزاعات ACT ◆

منتدى العائلات الثكلى PCFF ◆

مصالحة Reconciliation ◆

مقاتلون من أجل السلام CfP ◆

الملتقى الديمقراطي الفيدرالي DFHP ◆

بال ايد PalAid ◆

جمعية بيت الخبراء الفلسطيني HPS ◆

ساتايم - هوملاند Satyam homeland ◆

بلاد للجميع ALFA ◆

